

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب ("البنك") هو شركة مساهمة بحرينية عامة مدرجة في بورصة البحرين. وتأسس البنك في ٧ مارس ٩٧٩١ كمصرف إسلامي للتجزئة وهو مرخص له من مصرف البحرين المركزي ("البنك المركزي") ويخضع لإشرافه الرقابي.

ويلتزم البنك على نحو تام بمنع استخدام منتجاته وخدماته في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبناء عليه فقد وضع البنك مجموعة من الضوابط الداخلية الفعالة والسياسات والإجراءات التي تضمن الامتثال التام للوائح الرقابية المعنية الصادرة من المصرف المركزي. وسوف يتقيد البنك بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق المعدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ملتزم بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية في هذا الشأن.

ولقد وضع البنك إجراءات محكمة للفحص من أجل ضمان الامتثال التام لاشتراطات الترخيص ولحماية البنك من إمكانية تقديم خدمات مالية لأسماء الارهابيين و/أو المحظورين حسبما يتم تزويده بها من قبل السلطات المختصة.

وتم تصميم سياسة مكافحة غسل الأموال لدى البنك لضمان تقيد البنك بالاشتراطات والالتزامات الواردة في التشريعات البحرينية واللوائح والقواعد والموجهات المصرفية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي لقطاع الخدمات المالية، وتشمل الحاجة للاحتفاظ بأنظمة وضوابط كافية من أجل التخفيف من مخاطر استخدام البنك لتسهيل الجريمة المالية. وتحدد سياسة غسل الأموال الحد الأدنى للمعايير التي يجب التقيد بها وتشمل ما يلي:

- تعيين مسئول الإبلاغ عن غسل الأموال والذي يتولى مسئولية الإشراف على امتثال البنك للوائح الرقابية ولوائح وقواعد مصرف البحرين المركزي وموجهاته للقطاع المصرفي.
- وضع والمحافظة على منهج يستند إلى إدارة المخاطر من أجل تقييم وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع والاحتفاظ بدراسة تحليلية للزبائن استناداً إلى المخاطر وإجراءات التعرف والتحقق ومعرفة الزبون وتشمل دراسة تحليلية للزبائن الذين يمثلون مخاطر أكبر كما محددة في المجلد ٢ من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي مثل:
 - أ- الأشخاص المكشوفين على مخاطر سياسية ،
 - ب- الأقطار المعروفة بأنها تعاني من قصور استراتيجي في أطر مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب،
 - ج- علاقات البنوك المراسلة.
- وضع والاحتفاظ بأنظمة وإجراءات تستند إلى المخاطر لمراقبة أنشطة الزبائن القائمة.
- إجراءات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة داخليا وإلى سلطات تطبيق القانون المعنية حسب مقتضى الحال.
- الاحتفاظ بسجلات مناسبة للحد الأدنى من المدة المطلوبة للاحتفاظ بالسجلات.
- تدريب ورفع الوعي لدى جميع الموظفين.
- المراجعة السنوية للإمتثال لاشتراطات مكافحة غسل الاموال ومراقبتها من قبل مدققين داخليين وخارجيين، و
- توفير المعلومات الإدارية والتقارير المناسبة للإدارة العليا بشأن امتثال البنك للاشتراطات المطلوبة.